في هذا المحدث ما يلزم في الذي قبله من الافتقار الى
محدث اخر وهكذا فان انحصر العدد لزم الدور لان المحدث
الاول يلزم ان يكون بعض من بعده ممن احدثه هذا الاول
واستحالة الدور ظاهر لانه يلزم عليه تقدم كل واحد من
المحدثين على الاخر وتاخره عنه وذلك جمع بين متنافيين و[انه]
يلزم عليه ايضا تقدم كل منهما على نفسه بمرتبتين وذلك تهافت
لا يعقل وان لم ينحصر العدد وكان قبل كل محدث محدث اخر
قبله لزم التسلسل وهو ايضا محال لانه يؤدي الى فراغ ما لا نهاية
له وذلك لا يعقل واذا استحال الحدوث على مولانا جل وعز وجب
له القدم وهو المطلوب . ص واما برهان وجوب البقا
له تعالى فلانه لو امكن ان يلحقه العدم لانتفى عنه القدم لكون
وجوده حينئذ يصير جائزا لا واجبا والجائز لا يكون وجوده
الا حادثا كيف وقد سبق قريبا وجوب قدمه ش لا شك
ان وجوب القدم مستلزم لوجوب البقا فلما قام البرهان
على وجوب قدمه جل وعز وجب بقاؤه تبارك وتعالى اذ لو جاز
ان يلحقه العدم تعالى عن ذلك لكان وجوده جائزا لا واجبا
لصدق حقيقة الجائز حينئذ على ذاته تعالى وجل لان الجائز ما
يصح وجوده

يصح وجوده وعدمه وهذا التقدير الفاسد يستلزم صحة
الوجود والعدم للذات العلية تبارك وتعالى فيكون جائز
الوجود وذلك يستلزم حدوثه تعالى عن ذلك لما عرفت
من استحالة ترجيح وجود الجائز على العدم المساوي له في القبول
من غير فاعل مرجح كيف وقد سبق قريبا بالبرهان القاطع
وجوب قدمه جل وعلا فاذن يجب بقاؤه تبارك وتعالى
كما وجب قدمه جل وعز ص واما برهان وجوب
مخالفته للحوادث فلانه لو ماثل شيا منها لكان حادثا
مثلها وهو محال لما سبق من وجوب قدمه وبقائه ش
لا شك ان كل مثلين لا بد ان يجب لاحدهما ما يجب للاخر
ويستحيل عليه ما يستحيل عليه ويجوز عليه ما جاز عليه وقد عرفت
بالبرهان القاطع ان كل ما سوى مولانا جل وعز يجب له الحدوث
فلو ماثل تعالى شيا مما سواه لوجب له جل وعلا من الحدوث تعالى
عن ذلك ما وجب لذلك الشي وذلك باطل لما عرفت بالبرهان
القاطع من وجوب قدمه تعالى وبقائه وبالجملة لو ماثل تعالى
شيا من الحوادث لوجب له العدم لالوهيته والحدوث لاجل
مماثلته للحوادث وذلك جمع بين متنافيين ضرورة ص واما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1